

التمويل الأخضر كآلية لدعم الشمول المالي - تجارب دولية

Green Finance as a Mechanism to Support Financial Inclusion - International Experiences

بوذن إسلام	سخاف ياسين*
جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي - تبسة	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي - تبسة
islam.bouden@univ-tebessa.dz	yassine.sakhaf@univ-tebessa.dz
تاريخ النشر: 2026/05/30	تاريخ القبول: 2026/04/01
	تاريخ الاستلام: 2025/11/15

ملخص: تعد التنمية المستدامة هدفاً استراتيجياً لمعظم الدول والحكومات في ظل ما تواجهه من تحديات اقتصادية وبيئية واجتماعية متزايدة. ويعتبر الشمول المالي أحد أبرز هذه التحديات، نظراً لدوره المحوري في دعم التنمية بأبعادها الاقتصادية البيئية والاجتماعية. وفي هذا السياق، يبرز التمويل الأخضر كأحد أهم الحلول المطروحة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الدور الذي يلعبه التمويل الأخضر في دعم وتعزيز الشمول المالي، باعتباره آلية داعمة لتحقيق التنمية من خلال الأدوات المالية المبتكرة الموجهة لتمويل المشروعات الخضراء، مع التركيز على تجربتي مصر والبرازيل كنموذجين رائدين في مجالي التمويل الأخضر والشمول المالي.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي؛ التمويل الأخضر؛ التنمية المستدامة؛ تجربة مصر؛ البرازيل

تصنيف JEL: G21, Q58, Q01, O55, O54

Abstract: Sustainable development has become a strategic goal for most countries and governments as they face growing economic, environmental, and social challenges. Financial inclusion is considered one of the most significant of these challenges due to its crucial role in development, in the same context, green finance emerges as one of the key solutions for achieving sustainable development goals. This study aims to highlight the role of green finance in supporting financial inclusion, viewing it as a supportive mechanism for achieving development through innovative financial instruments directed toward financing green projects. The research focuses on the experiences of Egypt and Brazil as pioneering models in implementing green finance and promoting financial inclusion.

Keywords: Financial Inclusion; Green Finance; Sustainable Development; Egypt; Brazil

Jel Classification Codes: G21, Q58, Q01, O55, O54

I. تمهيد:

يشهد العالم تطورات كبيرة وتحولات جذرية، تجعله أمام جملة من التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، لاسيما ارتفاع معدلات التلوث، قلة الموارد وانتشار الفقر بشكل متسارع، وضعت الدول والمنظمات أمام حتمية البحث عن آليات جديدة لتحقيق تنمية مستدامة، تقوم على خلق موازنة بين القيود الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وفي هذا السياق يعد التمويل الأخضر أحد أبرز هذه الآليات الحديثة التي تهدف من خلالها إلى تحقيق الموازنة بين تلك القيود.

في المقابل، يعد الشمول المالي من المتطلبات الأساسية لتحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية، حيث يهدف إلى تمكين جميع شرائح المجتمع، أفراداً أم منظمات، لاسيما الفئات التي تعاني التهميش وفئات المناطق الريفية، من الوصول إلى المنتجات المالية الرسمية بشكل ميسر وآمن، إلا أن بلوغ هذا الهدف يظل رهينا بقدرة النظام المالي على الابتكار واستحداث أدوات مالية تتلاءم مع احتياجات مختلف شرائح المجتمع ومع متطلبات الاستدامة البيئية في آن واحد.

من هنا، تظهر بوادر علاقة تكاملية وتبادلية بين الشمول المالي والتمويل الأخضر، فتقديم منتجات مالية جديدة مبتكرة لمختلف فئات المجتمع من أجل تمويل المشروعات الخضراء لا يحقق فقط الأهداف البيئية والاقتصادية، بل يمكن أن يشكل أيضا آلية فعالة لتوسيع دائرة الشمول المالي، وذلك من خلال طرح العديد من البدائل والأدوات التمويلية التي يمكن أن تتماشى وتطلعات مختلف فئات المجتمع وتراعي البعد الاجتماعي الاقتصادي والبيئي.

فقد تناول العديد من الباحثين في دراساتهم موضوع الشمول المالي كأحد دعائم تعزيز التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، من خلال تمكين الأفراد والمؤسسات من الوصول إلى الخدمات المالية الحديثة، بما في ذلك التمويل، المعاملات المالية والدفع الإلكتروني. كما تم التركيز في دراسات أخرى على التمويل الأخضر كآلية حديثة لمواجهة التحديات البيئية من جهة، وتشجيع الاستثمارات المستدامة، ودعم التحول نحو اقتصاد منخفض الكربون من جهة أخرى، في حين لم يحظ الربط بين المفهومين بالقدر الكافي من البحث رغم أهميته البالغة، فالتمويل الأخضر لا تقتصر أهدافه فقط على تمويل المشاريع البيئية، بل يمكن أن يشكل أداة فعالة لتوسيع دائرة الشمول المالي من خلال إدماج الفئات الضعيفة لتقديم إسهامات في الأنشطة الاقتصادية المستدامة، وتوفير منتجات مالية تراعي البعد البيئي والاجتماعي في آن واحد.

من هنا تبرز أهمية دراسة العلاقة بين الشمول المالي والتمويل الأخضر، ومعرفة مدى مساهمة هذا الأخير في توسيع قاعدة الشمول المالي، وما يترتب على ذلك من آثار اقتصادية واجتماعية إيجابية.

1. إشكالية الدراسة

يعد التمويل الأخضر من أبرز آليات التمويل التي برزت حديثا، والتي تساهم تحقيق أهداف التنمية المستدامة، من خلال مختلف الأدوات المالية المبتكرة الموجهة لتمويل المشروعات البيئية، ما قد يساهم في

توسيع دائرة الشمول المالي وذلك من خلال طرح بدائل تمويلية أمام أصحاب المشروعات الخضراء أفرادا كانوا أو مؤسسات، لذلك يتبادر إلى أذهاننا التساؤل الذي نصيغه في الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة التمويل الأخضر في دعم الشمول المالي في العالم؟

ولمعالجة هذه الإشكالية نطرح التساؤلات الفرعية التالية

- ماهي أبرز النقاط المشتركة بين التمويل الأخضر والشمول المالي؟
- كيف تساهم أدوات التمويل الأخضر في توسيع دائرة الشمول المالي؟
- ما مدى مساهمة التمويل الأخضر في دعم المسؤولية الاجتماعية من خلال الحفاظ على الموارد والتقليل من الهدر
- هل يمكن اعتبار تمكين مختلف شرائح المجتمع أفرادا كانوا أو مؤسسات من الأدوات المالية المبتكرة مساهمة للتمويل الأخضر في توسيع دائرة المشمولين ماليا؟

2. فرضية الدراسة:

- يساهم التمويل الأخضر في دعم الشمول المالي من خلال طرح بدائل تمويلية جديدة ومنتجات مالية مبتكرة أمام مختلف شرائح المجتمع موجهة خصيصا لتمويل المشروعات الخضراء من جهة وتحقيق منافع اقتصادية وبيئية واجتماعية على حد سواء.
- يشترك التمويل الأخضر والشمول المالي في العديد من النقاط، أبرزها العلاقة التبادلية والأهداف المشتركة بينهما؛
- يساهم التمويل الأخضر في توسيع دائرة الشمول المالي من خلال استحداث أدوات مالية جديدة وطرحها أمام مختلف شرائح المجتمع؛
- يساهم، إلى حد ما، التمويل الأخضر في دعم المسؤولية الاجتماعية من خلال الحفاظ على المكاسب البيئية والتقليل من الهدر
- يعتبر تمكين مختلف شرائح المجتمع أفرادا كانوا أو مؤسسات من الأدوات المالية المستحدثة لاسيما تلك الموجهة لتمويل المشروعات الخضراء مساهمة بارزة للتمويل الأخضر في توسيع دائرة المشمولين ماليا.

3. أهداف الدراسة:

- نهدف من خلال هذه الدراسة إلى إبراز الدور الذي يلعبه التمويل الأخضر في دعم وتعزيز الشمول المالي، إضافة إلى بعض الأهداف الفرعية نذكر منها:
- عرض المفاهيم النظرية للشمول المالي والتمويل الأخضر؛
- تحليل طبيعة العلاقة بين التمويل الأخضر والشمول المالي وبيان النقاط المشتركة والتكامل بينهما، ودراسة مدى مساهمة التمويل الأخضر في توسيع الوصول إلى الخدمات المالية للفئات الضعيفة والمهمشة؛
- عرض وتحليل بعض التجارب الدولية التي تبنت استراتيجية الشمول المالي واستخدمت التمويل الأخضر والشمول المالي في نفس الفترة الزمنية، واستخلاص الدروس والتوصيات التي يمكن أن تستفيد منها الدول النامية لتعزيز الشمول المالي من خلال تطوير أدوات التمويل الأخضر.

4. منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال وصف وتحليل واقع الشمول المالي في كل من مصر والبرازيل وإضافة إلى واقع استخدام أدوات التمويل الأخضر في نفس الدول من أجل الوقوف على طبيعة العلاقة بين التمويل الأخضر والشمول المالي

أولاً: الإطار النظري والمفاهيمي للشمول المالي والتمويل الأخضر

نسعى، في هذا الجزء من دراستنا، إلى عرض المفاهيم النظرية للشمول المالي والتمويل الأخضر كما يلي:

1. الشمول المالي

1.1 ماهية الشمول المالي: يعتبر الشمول المالي من المفاهيم الأكثر تداولاً مؤخراً نظراً للدور الذي يلعبه

في تجسيد أبعاد التنمية المستدامة.

1.1.1 مفهوم الشمول المالي وأهميته:

أ- تعريف الشمول المالي: يعرف صندوق النقد العربي الشمول المالي على أنه فسح المجال أمام مختلف فئات المجتمع بأفراده ومؤسساته للاستفادة من الخدمات المالية واستخدام مختلف المنتجات المالية، وذلك من خلال الهيئات الرسمية بما فيها الحسابات المصرفية، خدمات الدفع والتحويل، التأمين، الائتمان والتمويل. (العربي، 2017، صفحة 5)

أما البنك الإفريقي للتنمية BAD فقد عرفه على أنه جميع الإجراءات والمبادرات الرامية إلى إتاحة الخدمات المالية الرسمية لكافة فئات المجتمع، وجعلها متاحة، ميسرة ومنخفضة التكلفة، وهو ما يتطلب تخصيص عناية خاصة للفئات السكانية التي عانت فيما مضى من الإقصاء أو من ضعف الخدمات المقدمة لها من قبل القطاع المالي الرسمي (FINANCES, 2023, p. 23).

ويمكن تعريف الشمول المالي بأنه تمكين جميع فئات المجتمع، من أفراد ومؤسسات، من الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية واستخدامها بشكل فعال، بما فيها الحسابات البنكية، خدمات الدفع والتحويل، التأمين، التمويل والائتمان، إضافة إلى استخدام منتجات مالية مبتكرة أكثر تنافسية وملاءمة، ويشمل المفهوم أيضاً حماية حقوق طالبي هذه الخدمات بهدف تعزيز الثقة معهم لتفادي لجوئهم إلى جهات أخرى أكثر خطراً.

ب- خصائص الشمول المالي: من خلال المفاهيم السابقة يمكن تمييز الشمول المالي بما يلي:

- برنامج تنموي يشتمل على عدة إجراءات تخص القطاع المالي ويستهدف جميع فئات المجتمع سواء كانت أفراداً أو منظمات؛

- خلق القيمة من خلال تطوير وابتكار أدوات مالية جديدة؛

- التنافسية من أجل إيصال تلك المنتجات المالية إلى جميع فئات المجتمع وبأقل تكلفة؛

- القابلية للقياس من خلال قياس كمية العرض والطلب على هذه المنتجات المالية.

2.1.1 أهمية الشمول المالي: تنبع أهمية الشمول المالي من دوره المحوري في تعزيز الاستقرار المالي والتنمية

الاقتصادية والاجتماعية عبر تمكين مختلف فئات المجتمع من الوصول العادل والفعال إلى الخدمات المالية:

أ- الأهمية الاقتصادية للشمول المالي: وتتمثل في تعزيز النمو الاقتصادي عبر تمويل المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، وتشجيع الادخار والاستثمار بدمج شرائح واسعة من المجتمع في النظام المصرفي، كما تعزز

استقرار النظام المالي وتقليل المخاطر المالية بتوسيع قاعدة المتعاملين مع البنوك. وتشمل هذه الأهمية أيضا دعم الناتج المحلي وخلق الثروة إضافة إلى جذب واستقطاب الاستثمارات الداخلية والخارجية (نرجس و حميدة، 2019).

ب- الأهمية الاجتماعية للشمول المالي: يمكن الفرد من الوصول إلى خدمات مالية بأقل تكلفة، إدارة المدخرات، الاستثمار وتأسيس مشروعات تحقق عوائد وتعود بالمنفعة على الأفراد، إضافة إلى تجنب العديد من مخاطر والتقلبات المالية. (الطيب، 2020، صفحة 5)، كما يسمح بإيصال مختلف الأدوات المالية لكافة شرائح المجتمع بما فيها المؤسسات والأفراد وبأسعار تنافسية، إضافة إلى حشد المدخرات الصغيرة من أجل تمويل المشروعات الصغيرة التي من شأنها خلق منافع جديدة وخفض البطالة وتحسين المستوى المعيشي. (الطيب، 2020، صفحة 5)

3.1.1 أهداف الشمول المالي: (صورية وبن لخضر، 2019) يحقق الشمول المالي جملة من الأهداف نذكر منها:

— تحسيس مختلف شرائح المجتمع بضرورة التعرف على المنتجات والخدمات المالية الرسمية والاستفادة في ظل تطلعاتهم في الادخار والاستثمار وتحقيق عوائد مالية؛

— تيسير حصول الفئات الهشة، وخاصة الفقراء، على مصادر تمويل آمنة وملائمة لتحسين ظروفهم المعيشية.

— تمكين حاملي الأفكار والمشروعات الصغيرة من التمويل اللازم وهو ما يساهم في خلق القيمة ورفع الدخل المحلي الإجمالي؛

— تحفيز ريادة الأعمال من خلال دعم المبادرات الفردية والمشاريع الناشئة وهو ما يساهم في خلق فرص العمل الجديدة ويدفع عجلة النمو الاقتصادي؛

— دعم الاستدامة المالية والاقتصادية المساهمة في تحقيق الاستقرار المالي والنمو الشامل من خلال دمج أوسع لفئات المجتمع في النظام المالي الرسمي.

2.1 أبعاد ومؤشرات الشمول المالي: نظرا للأهمية المتزايدة للشمول، المالي لاسيما في الحد من الفقر ودعم التنمية الاقتصادية المستدامة، قد اتفق قادة مجموعة العشرين G20، في مؤتمر لوس غابوس المنعقد عام 2012، على وضع مؤشرات لقياس الشمول المالي تندرج ضمن ثلاث أبعاد رئيسية، هي: (عطيل ومحمد أمين، 2020)

1.2.1 الوصول إلى الخدمات المالية: يتضمن هذا البعد مجموعة من المؤشرات التي يمكن أن تقيس لنا مدى وصول الخدمات المالية إلى مختلف شرائح المجتمع ما.

2.2.1 استخدام الخدمات المالية: يتضمن هذا البعد مجموعة من المؤشرات الموضوعية لقياس مدى وعي مختلف شرائح المجتمع من أفراد ومؤسسات بالخدمات المالية المقدمة ونسبة مستخدميها، إضافة إلى عدد المعاملات البنكية والآلية بما فيها نسبة التحويلات المحلية والدولية للبالغين.

3.2.1 جودة الخدمات المالية المقدمة: يشتمل هذا البعد على العديد من المؤشرات التي تستخدم لقياس مدى جودة الخدمات المالية المقدمة، ومعدلات رضا الزبائن من خلال مجموعة من النسب المحسوبة كدرجة الشفافية في المعاملات، تكلفة الخدمات، درجة حماية المستهلك ومستوى الراحة والاطمئنان أثناء المعاملة...

2. التمويل الأخضر:

1.2 ماهية التمويل الأخضر: يعتبر التمويل الأخضر من المفاهيم التي وجدت حديثا نظرا لتزايد الاهتمام بالتحديات التي تواجهها البيئة بشكل عام والمؤسسات الاقتصادية الناشطة في هذا القطاع على وجه الخصوص

1.1.2 مفهوم التمويل الأخضر: يعرف التمويل عادة على أنه توفير الموارد المالية اللازمة بغرض استخدامها في تحقيق أهداف فردية كانت أو مؤسسية، بينما ارتبط مفهوم التمويل الأخضر بكل ماله علاقة بالبيئة.

أ- تعريف التمويل الأخضر: هناك العديد من التعاريف التي وضعت في هذا الشأن، نذكر منها:

- تعريف منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي الذي اعتبره تمويل يهدف إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي، موازنة مع محاربة التلوث والتقليل من الانبعاثات الغازية وتسيير النفايات وترشيد استخدام الموارد الطبيعية، (حداد ورقية، 2021)

- كما عرفه المعهد الألماني للتنمية بأنه تمويل المشاريع والاستثمارات الخضراء التي تخدم البيئة بشكل عام، كتمويل المنتجات البيئية، تمويل التعويضات عن الخسائر التي أضرت بالمكاسب البيئية والمشاريع التي تهدف للوقاية منها، وتمويل الاستراتيجيات العامة التي تشجع الزراعة البيئية والمشروعات البيئية، إضافة إلى الاستثمارات في الطاقات المتجددة وإعادة تدوير النفايات. (رحيمة، 2018)

فالتمويل الأخضر هو تخصيص الموارد المالية اللازمة لتمويل الاستثمارات والمشروعات البيئية، من أجل تحقيق النمو الاقتصادي من جهة والحد من التلوث والمحافظة على المكاسب البيئية من جهة أخرى.

ب- خصائص التمويل الأخضر: يمكن أن نميز بين التمويل التقليدي والتمويل الأخضر من خلال عدة نقاط نلخصها في الجدول التالي:

جدول 01: أوجه اختلاف التمويل الأخضر عن التمويل التقليدي

المعيار	التمويل التقليدي	التمويل الأخضر
نوع المشاريع	مشاريع القطاعات المختلفة	مشاريع المجال البيئي
الهدف	تحقيق عوائد	تحقيق عوائد مع الحفاظ على البيئة
الاعتبارات البيئية	مهملة أو ثانوية في الغالب	أولوية
المدة الزمنية	متوسطة وقصيرة المدى	طويلة المدى (مستدامة)

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى المفاهيم السابقة

2.1.2 أهمية التمويل الأخضر: تستمد أهمية التمويل الأخضر من الأهداف البيئية التي يرجى تحقيقها من خلاله والمتمثلة أساسا في الحفاظ على المكاسب البيئية ومواجهة التحديات البيئية، إضافة إلى تشجيع

المشروعات الخضراء التي تساهم في خلق القيمة وتنوع مصادر الطاقة، كما يعمل على إضافة فرص عمل مما يخفف من أزمة البطالة (لخضر وجليد، 2024).

ويساهم التمويل الأخضر أيضا في خفض معدلات الفقر من خلال تمويل المشاريع الصديقة للبيئة التي تساهم في تنوع مصادر الطاقة، خلق الثروة وترشيد استخدام الموارد الطبيعية (لخضر وجليد، 2024)، كما يوجه الاستثمار نحو بيئة أكثر خصوبة تساهم في تشجيع أصحاب المشروعات الصغيرة الخضراء لإطلاق وتوسيع مشروعاتهم وتعزيز تنافسيتها.

3.1.2 أهداف التمويل الأخضر: (مصطفى، 2024) يتطلع من خلال التمويل الأخضر إلى تحقيق العديد من الأهداف، نذكر منها:

- دعم المشاريع الاستثمارية المتعلقة بالبيئة، مثل الطاقات المتجددة وتقنيات الحد من هدر الطاقة وتقليل الانبعاثات الكربونية؛

- الحد من التوسع على حساب المساحات الخضراء والغابات والتلوث الصناعي من خلال تحفيز التقنيات النظيفة؛

- دعم وتعزيز التنمية المستدامة التي تقوم على النشاطات ذات أبعاد بيئية إيجابية للتخفيف من الآثار السلبية والمخاطر البيئية

- تحفيز الطاقة النظيفة للحفاظ على الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي .

2.2.2 أدوات التمويل الأخضر: يتضمن التمويل الأخضر العديد من المنتجات المالية التي وجدت من أجل تمويل المشروعات البيئية، نذكرها فيما يلي :

أ- السندات الخضراء (Green Bonds) تعرف على أنها صكوك مديونية، فهي نوع حديث من أنواع الدين، تكون في الغالب معفية من الضرائب من أجل تشجيع الاكتتاب فيها، موجبة خصيصا لتمويل المشاريع البيئية، كما تعرف بأنها سندات موجبة لتمويل الاستثمار في المشاريع الخضراء الجديدة أو إعادة تمويل جزئي للمشاريع القائمة، وقد بدأت أول عملية استخدام لهذه الأداة سنة 2007 من قبل بنك الاستثمار الأوروبي والبنك الدولي بغرض تمويل المشاريع الموجبة للطاقات المتجددة، ومحاربة التلوث والحد من هدر الموارد الطبيعية . (ستار و نبراس، 2025)

ب- الصناديق الخضراء (green Funds) وهي مؤسسات تمويلية وجدت من أجل تمويل المشروعات الخضراء مباشرة أو من خلال الشركات ذات التوجهات البيئية، بغرض تحقيق التنمية المستدامة، وقد بدأ الحديث أول مرة في بداية التسعينات عن إيجاد أدوات استثمارية ذات ميزة تنافسية بيئية، ثم عن أفضلية المشروعات ذات المسؤولية الاجتماعية. (أحمد، 2022)

أما الصندوق الأخضر الرئيسي الأكثر أهمية حاليا فقد استحدث خلال مؤتمر التغيرات المناخية، المنعقد بكنكون بالمكسيك في ديسمبر 2010، من قبل مجموعة من الدول المشاركة في هذا المؤتمر وبرعاية الأمم المتحدة، وبعدها اختير المرافق الأول لتطبيق بنود اتفاقية باريس حول المناخ، المنعقدة في ديسمبر 2015، ليتم بعد هذا

التاريخ اتخاذ قرارات التمويل المباشر من الصناديق ومتابعة التفعيل الوظيفي له خلال سنة 2016، 2017 و2018 (رشيد وآخرون، 2019)

وتجدر الإشارة إلى أنه قد تم استحداث العديد من الصناديق التي تنشط في المجال البيئي، على غرار صندوق البيئة العالمي وصندوق بنك التنمية الإفريقي إضافة إلى صندوق المنح الخضراء العالمي، صندوق العمل المناخي للأسواق الناشئة، صندوق التكيف اتجاه التغيرات البيئية وصندوق أبوظبي للتنمية. (ستار و نبراس، 2025)

ج- القروض الخضراء: (Green loans) هي قروض تمنحها البنوك والمؤسسات المالية لتمويل المشاريع التي تهدف إلى المحافظة على البيئة، محاربة التلوث، ترشيد الموارد وإدارة النفايات (FINAPP، 2024).

وهي كذلك "شكل من أشكال التمويل الذي يعنى رأس المال من أجل المشروعات الخضراء"، (الدولي، 2021) وتأخذ القروض الخضراء في الغالب شكل القروض العادية الممنوحة من قبل المؤسسات المالية والبنوك، وتخضع لنفس الشروط تقريبا، إلا أن الفرق الوحيد يكمن في كونها موجهة لتمويل مشاريع ذات أبعاد بيئية، لاسيما تلك التي تتعلق بالطاقات المتجددة، إدارة النفايات والحفاظ على المكتسبات البيئية، وهو ما يمنحها أفضلية مقارنة بالقروض العادية لأنه يتطلع من خلالها إلى تمويل مشاريع تدر عوائد من جهة وتعزز الاستدامة في الموارد المتنوعة. من جهة أخرى.

3. طبيعة العلاقة بين التمويل الأخضر والشمول المالي: تظهر الطبيعة التبادلية والتكاملية للعلاقة بين التمويل الأخضر والشمول المالي من خلال ما يقدمه كل منهما للآخر، حيث يمكن تحليل طبيعة هذه العلاقة من خلال ما يلي:

1.3 دور التمويل الأخضر في تعزيز الشمول المالي: يهدف التمويل الأخضر، بشكل عام، إلى تمويل المشروعات البيئية الداعمة للاستدامة، الحفاظ على المكاسب البيئية، وترشيد استخدام الموارد المتنوعة، وبالمقابل يسعى الشمول المالي إلى توسيع دائرة استخدام مختلف المنتجات المالية المبتكرة من قبل مختلف شرائح المجتمع من أفراد ومؤسسات اقتصادية واجتماعية،

1.1.3 الأهداف المشتركة للتمويل الأخضر والشمول المالي:

- دعم التمويل الأخضر للاستدامة من خلال تمويل المشاريع الصديقة للبيئة عن طريق منتجات مالية خضراء مثل السندات الخضراء، القروض الخضراء، والصناديق الخضراء؛
- دعم الشمول المالي للاستدامة من خلال توسيع دائرة استخدام المنتجات المالية المبتكرة سواء كانت خضراء أو غيرها من قبل مختلف شرائح المجتمع؛

2.1.3 الأطراف المستفيدة من التمويل الأخضر والشمول المالي:

- يستفيد من التمويل الأخضر جملة من شرائح المجتمع متمثلة أساسا في أصحاب الأفكار والمشروعات البيئية سواء كانوا أشخاصا طبيعيين أو معنويين، كما تعود المنفعة إلى كل أفراد المجتمع عندما تتجسد هذه المشروعات على أرض الواقع؛

— يستفيد من الشمول المالي كل شرائح المجتمع أفرادا ومؤسسات، كما تحصل المنفعة للمؤسسات المالية وأصحاب رؤوس الأموال المشاركة في البنوك عندما توجه أموالهم نحو الاستثمار؛

2.3 دور الشمول المالي في ترقية التمويل الأخضر: يهدف الشمول المالي إلى توسيع نطاق دائرة المستفيدين من المنتجات المالية المختلفة، إضافة إلى توعية وتحسيس مختلف شرائح المجتمع بضرورة استخدام هذه المنتجات المالية بما فيها المنتجات المالية الموجهة لتمويل المشروعات الخضراء والتي تمثل التمويل الأخضر وهو ما يفسر طبيعة تأثير هذا الأخير بالشمول المالي.

1.2.3 الشمول المالي كحاضنة للتمويل الأخضر: إن طرح منتجات وخدمات مالية أكثر تنافسية و بأقل التكاليف أمام مختلف أفراد المجتمع، إضافة إلى تحسيسهم بمدى أهمية هذه المنتجات وضرورة توسع استخدامها من شأنه أن يصبح حافزا لاستخدام أدوات التمويل الأخضر بما أنها موجهة أساسا لتمويل المشاريع الخضراء، لأن الأفراد بطبيعتهم يبحثون عن فرص لاستثمار أموالهم خاصة إذا وجدوا التمويل المناسب، إضافة إلى ذلك فالمجال البيئي ما يزال خصبا أمام أصحاب الأفكار والمشاريع، فهو لا يعاني تشيعا مثل باقي القطاعات؛

2.2.3 الشمول المالي كآلية لدفع التمويل المالي: يهدف الشمول المالي إلى ابتكار أدوات مالية جديدة وتوسيع نطاق استعمالها، وهو ما يتطلب استخدام التكنولوجيات الحديثة كالبنوك الرقمية، التي تسهل وصول مختلف شرائح المجتمع إلى هذه الأدوات المالية المبتكرة بما فيها أدوات التمويل الأخضر، من قروض وسندات خضراء موجهة لتمويل مشاريع بيئية من شأنها أن تحقق عوائد كبيرة من جهة، وتحافظ على المكاسب البيئية والموارد المتنوعة من جهة أخرى.

تظهر مما سبق طبيعة العلاقة التبادلية والتكاملية بين التمويل الأخضر والشمول المالي، فالتمويل الأخضر يساهم بشكل كبير في تعزيز الشمول المالي عبر تنويع المنتجات المالية وابتكار أدوات أخرى مرتبطة بالاستدامة، بينما يمثل الشمول المالي بيئة خاصة لدعم وتطوير التمويل الأخضر من خلال توسيع قاعدة المستفيدين، زيادة الوعي لدى الأفراد، وتسهيل الوصول إلى الأدوات المالية المبتكرة.

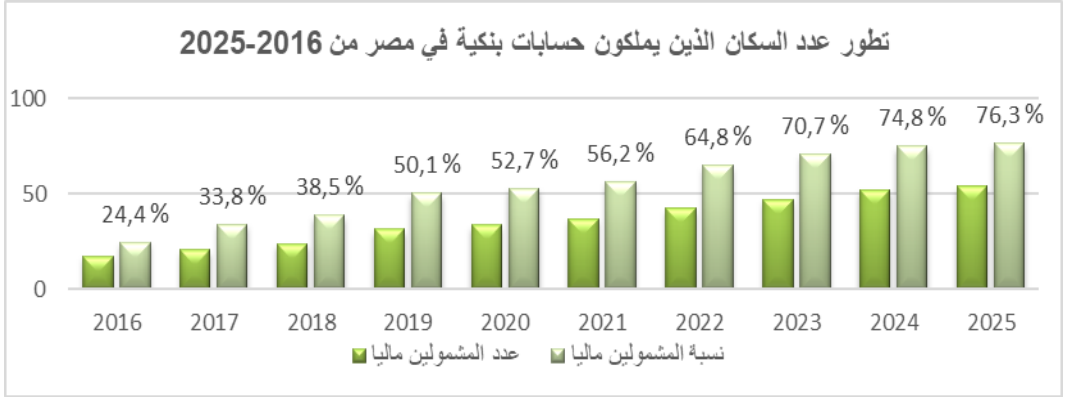
ثانيا تجربة مصر والبرازيل

نحاول في الجزء من دراستنا تسليط الضوء على التجربة المصرية والبرازيلية باعتبارهما نموذجين رائدين في مجال الشمول المالي والتمويل الأخضر.

1. قراءة تحليلية لتجربة مصر: تعد مصر من أبرز الدول التي تقدمت خطوات كبيرة في مجال الشمول المالي والتحول نحو الاقتصاد الأخضر على الصعيد القاري، وتتقدم البرازيل عن مثيلاتها في أمريكا اللاتينية في ذات المجال،

1.1 تطور مؤشرات الشمول المالي في مصر: بلغت نسبة الشمول المالي في مصر نسبة 76,30 %، فعدد المشمولين ماليا يقدر بـ 53,8 مليون من 70,5 مليون، في حين قدرت نسبة النمو تقدر بـ 214 %

شكل 1: ق غ زغ لي-تبرير - ليرير



المصدر! مع غوغ ق غ ه ن ق ي رير ه غ

يظهر الشكل أعلاه تطور مؤشر الشمول المالي في مصر على مدى العشر سنوات الأخيرة، حيث يظهر جليا نمو نسبة السكان (أكثر من 15 سنة)، الذين يملكون حسابات بنكية رقمية مفعلة، وبشكل منتظم تقريبا حيث قدرت النسبة 24,4 % في سنة 2016، أي أكثر من 17 مليون مواطن من أصل 70,5 مليون لترتفع النسبة إلى 52,7 % عند نهاية 2020، وتتضاعف تقريبا لتصل إلى 76,3 % وهو ما يبين اتساع دائرة استخدام الحسابات البنكية في مصر، وفيه كذلك دلالة على وعي الحكومة المصرية بمدى أهمية الشمول المالي من جهة ومدى فعاليتها في تطبيق السياسات التي تهدف إلى تحسيس مختلف أطياف المجتمع بضرورة الوصول إلى الخدمات المالية الجديدة من جهة أخرى، وتبين النتائج كذلك أن مصر قد تقدمت بخطوة كبيرة نحو بلوغ الشمول المالي رغم كل التحديات التي مر بها الاقتصاد العالمي لا سيما الركود الذي شهدته مختلف اقتصاديات الدول بسبب جائحة كوفيد 19 بشكل عام والاقتصاد المصري بشكل خاص، إضافة إلى الاضطرابات الإيديولوجية التي تؤثر بشكل كبير في استقرار المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية.

2.1 تطور التمويل الأخضر في مصر: في إطار ما يسمى باستراتيجية التحول نحو الاقتصاد الأخضر،

اتخذت مصر، خلال سنة 2020، إجراءات نوعية تمثلت في اصدار سندات خضراء موجهة لتمويل المشروعات الخضراء،

جدول 3: ق غ زغ لي-تبرير - ليرير

التاريخ	الجهة المصدرة	نوع الإصدار	القيمة م دولار	المشروع الممول
سبتمبر 2020	وزارة المالية عن طريق البنك العالمي WB	سند سيادي أخضر	750	تمويل مشاريع الطاقة المتجددة، كفاءة الطاقة، إدارة المياه والنقل النظيف
أوت 2021	القطاع الخاص عن	سند أخضر	100	تمويل مشاريع صديقة للبيئة والكفاءة

السندات الخضراء للقطاع الخاص 27% موجهة لتمويل مشاريع الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة خلال عام 2024.

يتضح من خلال هذه القراءة المالية البسيطة وبالعودة إلى منحى تطور مؤشر الشمول المالي أن حكومة مصر حققت إلى حد كبير أهداف الشمول المالي والمتمثلة أساسا في إيصال مختلف المنتجات المالية إلى مختلف شرائح المجتمع أفرادا ومؤسسات، في نفس الفترة الزمنية الذي أدخلت فيها ابتكارات مالية جديدة وهي السندات الخضراء التي تمثل أحد أهم أدوات التمويل الأخضر الموجه لتمويل المشاريع البيئية، أي في الفترة ما بين 2020 و2024 أين لاحظنا نمو نسبة الأفراد المشمولين ماليا كذلك في هذه الفترة.

2. قراءة تحليلية لتجربة البرازيل:

تعد البرازيل من بين الدول التي حققت أهداف الشمول المالي والتمويل الأخضر في منطقة أمريكا اللاتينية،

1.2 تطور الشمول المالي في البرازيل: شهدت الفترة الممتدة بين 2011- 2021 تطورا ملحوظا لمؤشرات الشمول المالي في البرازيل ،

جدول 04: ق غ غغ زغ غ عى مترمتر برير مترمتر برير

2021	2017	2014	2011	المؤشر
84.0	68.1	70.5	55.9	مؤشر ملكية الحسابات المالية للبالغين (%)
80.9	67.5	69.3	51.0	مؤشر ملكية حسابات مصرفية للنساء (%)
—	59.2	41.2	38.7	مؤشر الوصول إلى الحسابات باستخدام بطاقات الخصم (%)
76.5	30.3	22.9	18.1	مؤشر استخدام الهاتف المحمول في المعاملات المالية (%)
80.4	44.4	37.7	33.7	مؤشر المدفوعات والتحويلات الرقمية (%)
46.2	37.2	28.0	21.1	مؤشر الادخار الرسمي (%)
58.8	44.4	33.8	22.1	مؤشر الاقتراض الرسمي (%)

المصدر: (العلواني، 2024)

وقد طورت نظام الدفع الفوري كما هو مبين في الجدول أدناه:

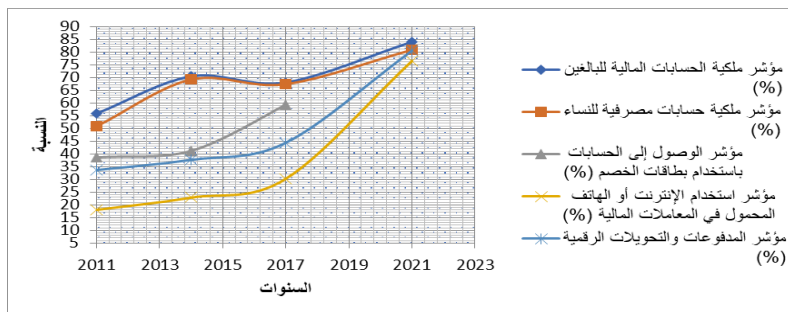
جدول 05: ق غ غ ق ه غ غ متزیر بریر - شمیر بریر

السنة	عدد المعاملات	حجم المعاملات بالريال البرازيلي (BRL)	حجم المعاملات بالدولار الأمريكي (USD)
-------	---------------	--	--

2021	9.4مليار معاملة	5.2تريليون ريال	962مليار دولار
2022	24.0مليار معاملة	10.9تريليون ريال	2.1تريليون دولار
2023	42.0مليار معاملة	17.2تريليون ريال	3.3تريليون دولار
2024	63.4مليار معاملة	26.4تريليون ريال	4.6تريليون دولار

(ص ص : 135-153)

شکل 04: ق غ غغ زغ غ عی متر بر بیر - سمیر بر بیر



المصدر !

ع غ و غ و ق غ غ ه ز ق ش م ب ر ه

ويبين الشكل الثاني تطور مؤشرات الشمول المالي للفترة من 2011 إلى 2021، وتظهر المنحنيات ارتفاع هذه المؤشرات بشكل شبه منتظم تقريبا خلال فترة الدراسة، حيث نلاحظ تطور مؤشر عدد البالغين الذين يملكون حسابات بنكية بنسبة 59,9 % في سنة 2011 إلى 84 % خلال 2021 ، بينما تتطور مؤشر امتلاك النساء لهذه الحسابات البنكية من 51 % إلى 80 % خلال نفس الفترة، ومؤشر الوصول إلى الحسابات باستخدام بطاقات الخصم الذي تتطور من 38,7 % إلى 59,2 % خلال سنة 2018، أما مؤشر استخدام الإنترنت أو الهاتف المحمول في المعاملات المالية فقد ارتفع من 18,1 % في سنة 2011 إلى 76,5 % في سنة 2021، وكل هذه المؤشرات تبين بشكل واضح تطور الشمول المالي في هذا البلد خلال هذه الفترة.

جدول 06: غ ق غ غ - ق غ ق ه ز غ متریز بر میر

عدد المشاريع المعتمدة	المبالغ المعتمدة مليون دولار أمريكي	الصندوق
29	1906,1	الصندوق الأخضر للمناخ (FVC-IRM, FVC-1)
42	762,8	صندوق التكنولوجيا النظيفة (CTF)
102	705,3	صندوق الأمازون
127	569,9	مرفق البيئة العالمية (FEM-4, 5, 6, 7)
22	245,8	برنامج الاستثمار في الغابات (FIP)

(ص ص : 135-153)

المصدر: ع غوَّغَ ق غ غ ه نَق شَمِر ه غ

يشير الشكل أعلاه إلى عدد صناديق الدعم التي مولت مختلف المشاريع البيئية في الفترة ما بين 2003 إلى 2021، فنجد في المرتبة الأولى الصندوق الأخضر للمناخ باعتمادات مالية تفوق 1901 مليون دولار مولت 29 مشروعا بيئيا، وتلها صناديق أخرى أبرزها مرفق البيئة العالمية باعتمادات مالية مقدرة بـ 89.1 مليون دولار أمريكي مولت 127 مشروعا لصالح القطاع البيئي، وصندوق الأمازون بأكثر من 705 مليون دولار مول 102 مشروع، والملاحظ أن البرازيل هي أكثر الدول استفادة من هذا الدعم، كما هو موضح في الجدول الموالي:

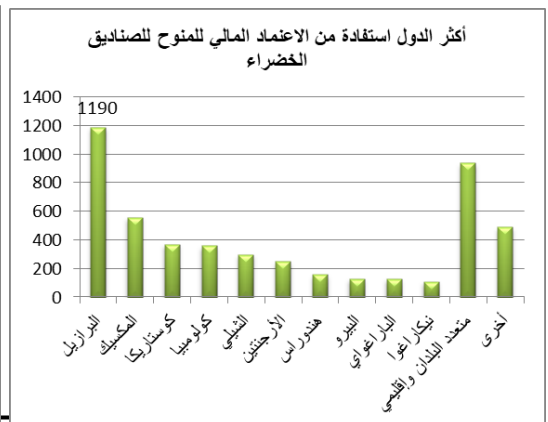
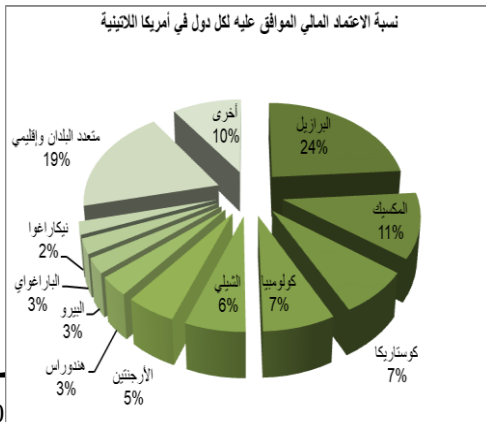
جدول 07: غ ه ز ع غ غ قع غ و غ

النسبة	المالي للصندوق	البلد
23,85%	1190	البرازيل
11,22%	560	المكسيك
7,41%	370	كوستاريكا
7,21%	360	كولومبيا
6,01%	300	الشيلي
5,01%	250	الأرجنتين
3,21%	160	هندوراس
2,61%	130	البيرو
2,61%	130	الباراغواي
2,20%	110	نيكاراغوا
18,84%	940	متعدد البلدان وإقليمي
9,82%	490	أخرى

Source : adapté de (Charlene , Liane , & Aurélien, 2020)

ويمكن تمثيل بيانات الجدول أعلاه بيانا كما يلي:

شکل 06! غ ه غ غ غ ه ز ع غ یزیر بریز



- تلتنقي أهداف الشمول المالي والتمويل الأخضر عند نقطة استحداث وابتكار أدوات مالية جديدة وبأقل التكاليف وتمكين مختلف شرائح المجتمع من الوصول إليها؛
- يعد الشمول المالي بمثابة الحاضنة التي تتبنى أدوات التمويل الأخضر المختلفة، لاسيما السندات والقروض الخضراء التي وجدت من أجل تمويل المشاريع الخاصة بالحفاظ على الموارد المتنوعة، تحسين الجو العام وتنويع مصادر الطاقة؛
- تظهر طبيعة العلاقة التبادلية بين التمويل الأخضر والشمول المالي في تجربة مصر والبرازيل، حيث أظهرت الاحصائيات تطور مؤشرات الشمول المالي في الوقت نفسه الذي أظهرت تطور أدوات وحجم التمويل الأخضر وبنفس النسق تقريبا؛
- نجحت الحكومة المصرية في إطلاق أدوات مالية جديدة على غرار السندات الخضراء التي تعد من أدوات التمويل الأخضر، ونجحت إلى حد كبير في توسيع دائرة الشمول المالي من 24 % إلى 76 % تقريبا، من خلال سعيها إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة وهذا ما يدعم فرضية وجود علاقة تكاملية بين التمويل الأخضر والشمول المالي؛
- تقدمت البرازيل بخطوات كبيرة نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، حيث لاحظنا تطورا لافتا في مؤشرات الشمول المالي لديها موازاة مع تطور حجم الاعتمادات المالية الموجهة لتمويل المشروعات الخضراء في شكل صناديق خضراء، وهذا ما يدعم فرضية التأثير المتبادل والمتكامل بين التمويل الأخضر ومؤشرات الشمول المالي.

الإحالات والمراجع

1. العلواني، ن. م: دور الشمول المالي في تحقيق التنمية المستدامة، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية الإدارية، 16، 2024، ص 383-423.
2. بورحال لخضر، و نورالدين جليد: التمويل الأخضر كأداة دعم للانتقال إلى الاقتصاد الأخضر في الجزائر - عرض التجربة الصينية والدروس المستفادة -د مجلة دفاتر اقتصادية، 2024، ص 614-632.
3. هارون عطيل، و مصطفىاوي محمد أمين: الشمول المالي ومؤشرات قياسه العالمية والمحلية، مجلة الاقتصاد والتنمية، 2020، ص 46-53.
4. حداد، و رقية: التمويل الأخضر كأحد أدوات الاقتصاد الأخضر لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، المقرري للدراسات الاقتصادية والمالية، 2021، ص 52-71.
5. سالي حسن ستار، و مسلم إبراهيم نبراس. (2025). اعتماد التمويل الأخضر لمواجهة التغير المناخي. مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية، ص 1257-1290.
6. شخوم رحيمة. (2018). التمويل الإسلامي الأخضر ودوره في خدمة التنمية المستدامة - السندات الإسلامية الخضراء في ماليزيا أنموذجا-. مجلة دفاتر اقتصادية، ص 336-348.

7. شني صورية، و السعيد بن لخضر: أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، 2019، ص 104-129.
8. مزغني رشيد، و آخرون: دليل موجز للنفاذ إلى الصندوق الأخضر للمناخ. تونس، وزارة الشؤون المحلية والبيئية، 2019.
9. معمري نرجس، و أوكيدة حميدة: الشمول المالي في الجزائر - واقع وتحديات، مجلة القسطاس للعلوم الادارية و الاقتصادية و المالية، 2019، 30-47.
10. هبة عبد الله مصطفى: دور الأدوات المالية الخضراء في تحقيق التنمية المستدامة: مجلة البحوث البيئية والطاقة، 2024، ص 1-36.
11. حنان الطيب: الشمول المالي، صندوق النقد العربي: أبو ظبي، 2020.
12. أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربي: نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي أبو ظبي - الإمارات العربية المتحدة: صندوق النقد العربي، 2017.
13. البنك المركزي المصري: تطور مؤشرات الشمول المالي في مصر، تاريخ الاسترداد 25 9، 2025، من البنك المركزي المصري: <https://www.cbe.org.eg/ar/news-publications/news/2025/09/03/09/57/financial-inclusion-rates-egypt-as-of-june-2025>
14. مجموعة البنك الدولي. (2021, 3 11). أدوات مبتكرة للعمل المتعلق بتغير المناخ. تاريخ الاسترداد 9 1، 2025، من مجموعة البنك الدولي: <https://www.albankaldawli.org/ar/news/feature/2021/11/03/innovative-tools-for-climate-action>
15. FINAPP. (2024, 10 7). القروض الخضراء. تاريخ الاسترداد 9 1، 2025، من Financial Awareness Promotion Platform: <https://finapp.jo/financial-term>
16. مجموعة البنك الدولي. (2021, 3 11). أدوات مبتكرة للعمل المتعلق بتغير المناخ. تاريخ الاسترداد 9 1، 2025، من مجموعة البنك الدولي: <https://www.albankaldawli.org/ar/news/feature/2021/11/03/innovative-tools-for-climate-action>
17. مي أحمد. (2022, 12 15). دور الصناديق الخضراء في تمويل مشروعات المناخ. تاريخ الاسترداد 8 30، 2025، من ركن إيجيبتش أونتربرايز للسياسات والدراسات الاستراتيجية: <https://egyptianenterprise.com/2022>
18. Charlene , W., Liane , S., & Aurélien, E. (2020). Note régionale sur le financement climatique: Amérique latine, (HBS) et ODI, février. Heinrich Böll Stiftung
19. FINANCES, M. D. (2023). Stratégie Nationale d'Inclusion Financière 2023-2028. CONGO: MINISTÈRE DES FINANCES
20. <https://assets.mof.gov.eg>
21. <https://www.ifc.org/en/pressroom/2021/ifc-invests-in-egypts-first-private-sector-green-bon>
22. <https://www.afdb.org/en/news-and-events>